# الأمانة العامة . . !

للأستاذ محمد محمود زيتون

« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل . . »
قرآن كريم

الأمانة فضيلة ، والفرد إنما يكتسب الفضائل من المجتمع الذى هو المصدر الأول لكل فضيلة ، فلا غرو إذا كانت « الأمانة العامة » بمثابة « الطاقة » التى تنبثق من أرجائها أشعة الحق والخير ، فتنعكس على الأفراد بالرضا والسعادة ، ومن هنا يتلمس طريق الإصلاح الشامل ومن أراد القضاء على المشاكل التى يصطلى نارها كل من الفرد والجماعة على السواء

وقبل أن نفرض هذا العبء الأكبر على الفرد ، نرى أن المجتمع قد احتمله بطبيعه ، فإن الضمير الاجتماعى هو المقياس السليم للحكم على الأمور التى تصدر عن الأفراد ، بل هو المحكمة التى لا نقض ولا إبرام لأحكامها ، فلا مناص من الرضوخ لها ، والانصياع إليها

والمجتمع هو « الأمين العام » على الحقوق والواجبات التى تنتظم بمقتضاها الحياة العامة ، فلا مفر من الاسترشاد بأوامره ، والإنصات إلى أصدائه الرنانة فى جوانب الفرد حين يصدق عليه قول الشاعر :

وتحسب أنك جرم صغير    وفيك انطوى العالم الأكبر

وتحقيق العدالة لطالبيها موكول أولا وبالذات إلى الأمانة العامة ، بعد أن تكون المنافذ قد سدت فى وجوههم ، فما هو إلا أن تعرض المظالم فى وضح النهار ، على سمع المجتمع وبصره ، وأن تجتمع الأمة المستنيرة يوماً على باطل ، وأن تنأى بجانبها عن إنصاف من يستنصرها ، بكل سبيل مشروع ، وذلك هو الواجب الأول على الحاكمين والمحكومين على السواء ، فليس بنا إذن حاجة إلى هذه البدعة الجديدة التى يسمونها « وزارة المظالم » فإنها غير ذات موضوع ، من كل مجتمع مطبوع غير مصنوع

---

عن سلوك الجماعة ورغباتها لأنها حملت نفسها فوق ما تستطيع

والدولة فى النظم الديمقراطية المعاصرة قد فصلت نفسها عن الحياة الدينية . ومع أنها ( أى الدولة ) لم تقاوم السلوك الدينى فقد سلبته بعض أسسه الجوهرية ؛ فجردت برامج التعليم من المواد الدينية وتركت ذلك لمشيئة الفرد ، وجردت المعابد والمؤسسات الدينية من مواردها الرسمية وتركتها عالة على تبرعات المحسنين الذين يتأثر مبلغ إحسانهم بالتقلبات الاقتصادية التى لا تعرف نظاما ثابتا ولا تتقيد باستقرار

وحاولت الدولة الحديثة أن تقوم بأعباء الحقائق الاجتماعية التى كان يقوم بها الدين دون أن تستطيع تلك الدولة أن تندمج فى العلاقة الثالوثية التى شرحها دركهايم وهى الروح والمادة والمجتمع . وكان من جراء ذلك هذا الفشل الذى أصاب الديمقراطية فى توفير النظام وتوطيد الاستقرار ؛ لا فى ناحية الروحية والنفسانية والفكرية فحسب بل حتى فى فروعه السياسية والاقتصادية كذلك

وحين يقف مفكر رزين كالأديب البريطانى ت . س . إليوت (١) وغيره من المثقفين الممتازين ليناشد الدولة والمجتمع أن « يوفرا للمعوزين الخبز قبل أن يوفرا لهم زجاجات الشمبانيا » لم يعن بذلك إلا ضرورة ربط الحياة الروحية بالحقائق الاجتماعية والترف المادى والفكرى التى أغرمت به هذه الأيام الدولة وأصحاب الثقافة المادية من دعاة الإصلاح

فالمشكلة إذن مشكلة نظام يراعى الحقائق الروحية الدينية إلى جانب اهتمامه بالحقائق المادية فى حياة الفرد والجماعة

وحين يراعى المشرعون وأصحاب الحل والعقد والفرد والجماعة الحقائق الأصيلة فى هذا السلاح المثلث تكون الانسانية قد لمست نقاط الضعف والقوة فى هذا الاضطراب الرهيب الذى يعيث فى مجتمع القرن العشرين فساداً

نيويورك    (المتحدة)    عمر حليق

(١) T.S. Eliot — الذى نال جائزة نوبل للآداب منذ عامين

بهذا تستجيب الجماعة لغريزة « البقاء الاجتماعي » التي تتطلب تنسيق الأعضاء من غير تناكر أو تنافر ، وبدون إفراط أو تفريط . وعندئذ تكون « العدالة » حقيقة جارية في الكيان العام ، غير محتاجة إلى توكيد وجودها ، أو البكاء على أطلالها ، وحسبها أن يطرد النمو اطراداً ثابتاً تكون فيه النسبة محفوظة على الدوام بين الجميع ، كخطوط العرض المتوازية التي لا تلتقي أبداً على سطوح الأرض ، على الرغم من دورانها حول نفسها وحول الشمس ، وعلى الرغم من اختلاف الليل والنهار ، ما دام محور الأرض عموداً مستقيماً على خط الاستواء بين الشمال والجنوب

إذن لابد من قوامين على العدالة حتى تختفي أشباح المظالم ، وتتوارى الميا كل المتجبرة التي تبغي العلو في الأرض بغير حق ، فلتسكن العيون اليواقظ متنبهة لتحذير المتنبي إذ يقول :

نامت نواطير مصر عن ثعالبها حتى بشمن وما تفنى العناقيد

ونحن إنما ننشد لعناقيد الحق ، هذه « النواطير » لا تلك « الطراطير » ، ويومئذ ينقطع دابر كل ثعلب يتسلل نهاراً جهاراً إلى كل كرمة نام عن جناها ، من بيده سقاها ورعاها . والذي نخشاه هو أن يتوا كل الجميع يوم يتبدل الثمر الحلو في أفواههم مرا لا يذاق ، فيصبح المرء لا يرى بعد ثعالب العنب ، إلا طيور الحنظل ، فلا يهش ولا ينش ، وإنما يقول وقد عبس وتولى :

لا أذود الطير عن شجر قد بلوت المر من ثمره

أما إذا خشينا انهيار الصرح العظيم الذي بنيانه المرصوص مؤتلف من الآحاد والعشرات ، أو الأفراد والجماعات ، فما علينا إلا إجراء عملية « العقل البشري » على الدوام ، لننحت من الغرائز المحجرية قوالب متساوية ، تنبض بالحياة ، وينسجم بها البناء المتساوي السيقان ، فلا يكون به نتوءات أو مغارات تأوي إليها حشرات الفساد ، حيث نريد الإصلاح

والتعهد المستمر للنفوس ، يزيدها صقلا ولمعانا ، ويكسبها كذلك مناعة طبيعية من الانحلال الخلقي ، فلا تفسد مع الأهواء الطارئة ، ولا تنحدر مع التيارات الجارفة ، ولن يكون هذا التعهد ضامناً إلا بالأخذ من معالم القوة والعزة ، ومعارف الخير والحق ، مما يحمل الدين والآداب والتاريخ والعرف والقانون تسير جميعاً بالدارسين نحو تدعيم الأمانة العامة ، وتقوية أركانها ، لترتفع في أعاليها رايات العدالات في مختلف أحجامها ، ومتباين ألوانها وأجناسها

وليس يكفي أن تكون عين العدالة في يقظة لتحقق الأمانة العامة ، وإنما ينبغي أن تمتد يدها بالبطش إلى الجريمة ، وإلا أفلت اللص بما سرق ، وذهبت صرخات المطاردين أدراج الرياح ، كما أنها تستلزم الفطنة في التمييز بين السارق والمسروق ، فقد تقبض يد الحديد على برئ ، وتطلق سراح أثيم خادع الأمين العام فاندس في صفوف المطاردين ، وهم يترا كضون خلف السارق المزعوم ، فلما أعياهم اللحاق به نكص هو على عقبيه ، ليقتسم الأسلاب مع الأبالسة

وهيهات أن تتسرب شاذة أو فاذة من الأمانة العامة ، إذا ألقت شبا كها في الماء العكر ، فهي إنما تتعقب كل من يعكر صفو السلام ، مهما يكن لونه ومقامه ، وإلا فإن قطع ذنب الأفعى لا يغني عن رأس الفتنة شيئاً . والجرائم لا تتكاثر إلا إذا كانت درجة الحرارة مناسبة والمكان صالحا ، وعندئذ يتعسر الداء ، ويتعذر الدواء

ولما كان الخط المستقيم هو أقصر طريق بين نقطتين ، فإن الأمانة العامة هي أقوم خط بين الحق والباطل ، وليس بينهما منطقة اشتباه ، « فذلكم الله ربكم الحق ، فماذا بعد الحق إلا الضلال . » وليس حولها كذلك إلا صحارى العدم ، « وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله . . » ، ولهذا كان التمادي في الانحراف خيانة طامة ، عواقبها غير مأمونة

وليس أخون من تنحية الجندي عن صفه ، وتعطيله من سلاحه ، واتهامه بعد ذلك بالتخلف عن كتائب الجهاد ، ليحرم من مكانه في مواكب النصر ، وهو الهاتف :

سلاحي إعاني المتين ، وقائدي

ضميري ، وأجنادي من الشيم الغر

وهنا ننتظر الساعة التي فيها تتحطم الأهرام الثقيلة على قاليها ، ويومئذ يندمون على انصرافهم عن هدى « الأمين » المأمون عليه الصلاة والسلام إذ يقول : « إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة . قيل : فكيف إضاعتها يا رسول الله ؟ قال : إذا أسند الأمر إلى

غير أهله فانتظر الساعة »

وما كان أجدر أصحاب الحقوق بحقوقهم حتى يستقيم الطريق، ويعتدل الميزان ، وتعلو أصواتهم بالفخر المسنون :

وإذا الأمانة قسمت فى معشر أوفى بأوفر حظنا قسامها

وويل للقطيع الذى يشرد منه القاصى والناحى ، فيصبح غنيمة باردة ، تغرى أشلاؤها كل وحش سال بالاصطياد من تحت الريح . هكذا المجتمع الذى ينقل عن رسالة « الرشد العام » و « الراعى الأمين » عليه السلام ، إذ يقول « إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم ، يأكل الشاة القاصية والناحية ، فإياكم والشعاب ، وعليكم بالجماعة والعامة والمسجد »

ولو عرف كل امرئ قدر نفسه ، لوضع نفسه حيث يجب أن توضع ، غير طامع فى العلا إلا بالحق والدور ، وغير متظلم إلا من الهضم والجور ، وبين يديه مؤهلات الشاعر الغيور :

متى تحمل القلب الذكى وصارما
وأنفا حميا تجتنبك المظالم

وأف لمن يتخذ أكتاف الكرام سلماً لمآربه ، يتنقل عليه من حزب إلى حزب ، ليسود ، وما كان ليسود لأن الحياء من الإيمان ، والرفعة من التواضع ، أو كما قال من قال :

سدت الجميع فسدت غير مسود
ومن البلاء تفردى بالسؤدد

وهل أوفى الوضيع هذا السلم الرفيع إلا فى غفلة من الرقيب العام ، يوم كانت الدولة لأقارب المتربع على الكرسى ، بؤثرهم — للعصابة والقرابة — على من لهم الحق قبلهم ، وهنا ينطق « أمين من فى السماء » بقول الحق « من استعمل رجلا من عصابة ، وفيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين »

هذا بينما الأصيل الكادح ، يئن تحت كل قادح ، ويقول فى مرارة :

وإذا تكون مهمة أدعى لها
وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

وليس من الفضائل أحق بالصدارة من الأمانة لأنها جهاد النفس ، وصراع الغرائز ، وإبطال الباطل ، وإحقاق الحق . طلع رجل على النبى وهو جالس بين صحبه فقال « يا رسول الله ، أخبرنى بأشد شئ فى هذا الدين وألينه ، فقال عليه السلام : ألينه : أشهد ألا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله . وأشده يا أخا العمالية : الأمانة . إنه لا دين لمن لا أمانة له ، ولا صلاة له ، ولا زكاة له »

والحياة الإنسانية ما هى إلا مجموعة من « أحكام القيم » تصدرها على ما يقع فى نطاق الحق والخير والجمال ، ولا محيص من إعلان هذه الأحكام حتى يكون لكل عمل إنسانى الحق فى الثواب والعقاب ، أو الاستحسان والاستهجان ، وذلك من أمارات الحيوية الاجتماعية

قال أبو بكر الصديق : أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية « يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ، لا يضركم من ضل إذا اهتديتم » وإنى سمعت رسول الله يقول « إن الناس إذا رأوا الظالم ولم يأخذوا على يده أوشك الله تعالى أن يعمهم جميعاً بعقاب »

وما كان أحرص من رسول الله على الصرح الاجتماعى ، والوحدة الشاملة ! وما كان أشده استمساكا بالعروة الوثقى ، واعتصاماً بحبل الله حين يقول : « من رأى من أميره شيئاً يكرهه ، فليصبر عليه ، فإنه من خالف الجماعة شبرا فمات إلا مات ميتة جاهلية »

وبعد، فإنه إذا كان « دوركايم » اليهودى أول واضع لقواعد علم الاجتماع حين قال بنظرية « التماسك الاجتماعى » La solidarité sociale فإن محمداً عليه السلام كان أسبق المفكرين جميعاً إلى وضع الدستور العام المستمد من الحياة الإنسانية فى إمكانياتها العامة ، وإذا كان قد عرف أول ما عرف بين قومه بالأمانة قبل بعثته ، فإنه كان الأمين الأول على مقدرات المجتمع فى كل زمان ومكان ، فمن أين تنفذ نظرية « الماركسية التاريخية » من هذا التراث الفولاذى الخالد الذى يكرم البشرية ويعصمها من مهاوى الزلل ، بفضل « الأمانة العامة » وقد أعلى منارتها « كبير الأمناء » الذى أرسله ربه رحمة للعالمين

وعسى أن يكون واضحاً الآن أن الأمانة إنما هى رسالة المجتمع قبل أن تكون فضيلة الفرد ، وأنها الكنز القديم المدخر للإنسانية منذ الآزال حتى الآباد ، وصدق الله تبارك اسمه إذ يقول « إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال ، فأبين أن يحملنها وأشفقن منها ، وحملها الانسان إنه كان ظلوماً جهولا » إى والله إنه كان ظلوماً جهولا !

محمد محمود زيتونه